واقع مساهمة النوافذ الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

The reality of the contribution of Islamic windows as a tool to enhance financial inclusion in Algeria

عكسة أحلام[1] *، حلام زواوية[2] ،

[1] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، ahlem.aksa@ univ-sba.dz

[2] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)،zouaouia.hallam@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/31؛ **تاريخ المراجعة:** 2024/11/04؛ **تاريخ النشر:** 2024/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضع النوافذ الإسلامية التي افتُتِحت مؤخرًا في البنوك الجزائرية، وذلك باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، من خلال جذب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع والمؤسسات للاستفادة من خدماتها.

وتخلص الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية حظيت باهتمام متزايد في جهود الشمول المالي في السنوات الأخيرة لأنها تساعد على استقطاب شرائح جديدة من المجتمع كانت تتجنب المعاملات الربوية في السابق.

الكلمات المفتاح : نوافذ اسلامية ؛ بنوك تجارية؛ تمويل اسلامي ؛ شمول مالي.

تصنيف JEL: F33 ؛ G21 ؛ G24

Abstract:

This study aims to shed light on the status of Islamic windows that were recently opened in Algerian banks, as a cornerstone for enhancing financial inclusion, by attracting as many segments of society and institutions as possible to benefit from their services.

The study concludes that Islamic windows have received increasing attention in financial inclusion efforts in recent years because they help attract new segments of society that previously avoided usurious transactions.

Keywords: Islamic windows ; Algerian banks ; Islamic financing; financial inclusion

Jel Classification Codes : F33 ; G21; G24

I- تمهيد :

شهدت المالية الإسلامية تطوراً هاماً في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي والمحلي، وتوسعت جغرافياً إلى الدول غير الإسلامية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتعثرات المتكررة للنظام التقليدي التي خلقت فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، مما أدى لتسليط الضوء على المالية الإسلامية كبديل عادل يلبي رغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، حيث قامت بعض البنوك التقليدية بتحويل البعض من فروعها إلى فروع إسلامية وافتتح البعض الآخر نوافذ إسلامية بجانب المنتجات التقليدية.

تسعى المصارف الإسلامية لتعزيز المقومات الاجتماعية، معتمدة على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها. وقد شجع هذا التوجه السعي نحو التمويل المتاح للجميع، مما أثار اهتمام الحكومات في السنوات الأخيرة نظراً لعلاقته بالشمول المالي والنمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة لمختلف شرائح المجتمع، خاصة الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل.

نظرًا للارتباط الوثيق بين الشمول المالي واستقرار النظام المالي والنمو الاقتصادي، أصبح الشمول المالي محور اهتمام الحكومات والسلطات الرقابية، فهو يعتبر عاملًا أساسيًا في الاستدامة المالية، حيث يعمل على توفير فرص اقتصادية للفرد والمؤسسة. فعلى الرغم من تحقيق تقدم في هذا المجال، إلا أن هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات ما زالت خارج نطاق النظام المالي.

يعمل الشمول المالي على تعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، من خلال تنويع منتجاتها وتحسين جودتها لجذب المزيد من العملاء والمعاملات، مما يقلل من التداول في القنوات غير الرسمية. ومن الجانب الاجتماعي، يركز الشمول المالي على محدودي الدخل وفئات معينة مثل النساء والشباب، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمجها في القطاع المالي الرسمي.

تواجه الجزائر تحديات فيما يتعلق بالشمول المالي، حيث يعاني العديد من الأفراد والشركات من صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. وفي إطار سياسات تعزيز الشمول المالي، تسعى الجزائر إلى تحقيق الشمول المالي من خلال اعتماد استراتيجيات تشمل إدراج الصيرفة الإسلامية وافتتاح نوافذ إسلامية التي تقدم فرصًا جديدة لهؤلاء الأفراد والشركات للوصول إلى الخدمات المالية بطرق متوافقة مع قيمهم ومبادئهم الدينية.

استنادًا لما سبق، يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف يمكن لتوفير النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية أن يساهم في تعزيز الشمول المالي؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بصياغة الفرضية التالية: "تساهم النوافذ الإسلامية في تعزيز معدلات الشمول المالي من خلال جذب فئات جديدة من المجتمع التي تفضل تجنب التعامل مع البنوك الربوية".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال استعراض مفهوم كل من النوافذ الإسلامية والشمول المالي، وتقييم واقعها في البنوك، بالإضافة إلى توضيح دور النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كأداة لتعزيز الشمول المالي.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعات حيوية حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. من الضروري تطوير القطاع المصرفي وزيادة الوعي بأهمية الشمول المالي وأهدافه، مما يبرز الدور المحوري الذي تلعبه المالية الإسلامية، وخاصة النوافذ الإسلامية، في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

للإجابة على اشكالية الدراسة والالمام بجوانب الموضوع، تم التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.

المحور الثاني: سياق الشمول المالي في الجزائر

المحور الثالث: دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

II – النوافذ الاسلامية في البنوك الجزائرية

النوافذ الإسلامية، ووفقًا لمجلس الخدمات الإسلامية، يُعرَّف هذا المصطلح على أنه فرع أو وحدة متخصصة تابعة لمؤسسة مالية تقليدية، يقدم خدمات إدارة الأموال، مثل حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى خدمات التمويل والاستثمار التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية. (مجلس الخدمات المالية الاسلامية، ديسمبر 2005، صفحة 44)

وتعرف أيضا على أنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك الربوية، وتكون هذه الوحدات متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، ويُطلق على هذا النموذج "النظام المزدوج"، حيث يقدم البنك التقليدي (الربوي) خدمات مصرفية إسلامية بجانب الخدمات المالية التقليدية. (بن زارع، 2023، صفحة 125)

ويمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية على أنها حيز مكاني يفتح داخل فضاء الصيرفة التقليدية وهذا لممارسة الصيرفة الإسلامية، في إطار الصيرفة التعاقدية لغرض تقديم منتجات وخدمات مصرفية اسلامية محددة من طرف السلطة النقدية للدولة (بحيح، 2020، صفحة 344).

في المادة 17 من النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020، والمحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل المصارف والمؤسسات المالية، يُعرّف بنك الجزائر مصطلح "شباك الصيرفة الإسلامية" كما ورد في العدد 16 من الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس 2020. يُقصد بشباك الصيرفة الإسلامية كيانًا داخل المصرف أو المؤسسة المالية مخصصًا لتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية حصريًا. يجب أن يكون هذا الشباك مستقلًا ماليًا عن باقي الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويتطلب الفصل التام بين المحاسبة الخاصة بالشباك والمحاسبة المتعلقة بالهياكل الأخرى، بما يضمن إعداد جميع البيانات المالية المرتبطة بنشاط الشباك فقط. كما يُشترط أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية منفصلة تمامًا عن حسابات الزبائن الأخرى. (الجريدة الرسمية العدد 16، 2020، صفحة 34)

إذن وكمحصلة للتعاريف السابقة يمكن القول أن النوافذ الإسلامية في البنوك هي خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تهدف هذه الخدمات إلى توفير بدائل للمصارف الربوية التقليدية، حيث يتم تجنب الفوائد والأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تتضمن النوافذ الإسلامية في البنوك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير التي لا تدفع فوائدًا، وبرامج التمويل الإسلامية التي تعتمد على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من دفع فوائد ربوية.

تتطلب هذه الخدمات الامتثال لمبادئ محددة في الشريعة الإسلامية، مثل عدم الاستثمار في الأنشطة المحرمة مثل الكحول والمخدرات، وضمان عدم وجود فوائد ربوية في أي تعامل مالي.

ومن خصائص النوافذ الاسلامية أنها (فلاق و سالمي ، 2018، صفحة 168):

- تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، في حين تعتمد النوافذ التقليدية على نظام الفائدة الربوية.
- لا تتمتع الوحدة المتخصصة في الصيرفة الإسلامية بالاستقلالية المالية والإدارية الكاملة، بل تكون خاضعة لإدارة البنك التقليدي.

- يكون الدافع الرئيسي وراء استخدام هذا الأسلوب تجاريًا بحتًا، حيث تسعى المصارف إلى تعظيم الأرباح وجذب رؤوس الأموال الإسلامية للحصول على أكبر حصة في سوق رأس المال.
- الهدف الأساسي من هذا الأسلوب هو تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون النظام المصرفي الإسلامي، لضمان بقائهم وعدم انتقالهم إلى المصارف الإسلامية المستقلة.
- يُمكّن هذا الأسلوب المصرف الرئيسي من التحكم في النوافذ الإسلامية بمرونة أكبر مقارنةً بإدارة فرع أو مصرف مستقل.

تتوفر النوافذ الإسلامية في العديد من البلدان التي تضم جاليات مسلمة. وتلقى هذه الخدمات ترحيبًا خاصًا من قبل أولئك الذين يرغبون في تلبية احتياجاتهم المالية وفقًا لمبادئ دينهم.

وفي الجزائر، تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك جزءًا مهمًا من الجهود التي تبذلها البنوك لتلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون التعامل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية قد تختلف فيما بينها من حيث التنظيم والخدمات المقدمة، وذلك استنادًا إلى سياسات كل بنك واحتياجات السوق المحلية.

وحسب تقرير (Banque d'Algérie, 2024, pp. 30-31) في نهاية يونيو 2023 يوجد اثنا عشر بنكًا معتمدًا في مجال التمويل الإسلامي، ستة بنوك عامة وستة بنوك خاصة، بما في ذلك اثنان مخصصان خصيصًا للتمويل الإسلامي، وهما بنك البركة ومصرف السلام.

وارتفع عدد فروع البنوك المخصصة للتمويل الإسلامي من 69 فرعاً في نهاية عام 2022 إلى 75 فرعاً عاملاً في نهاية يونيو 2023.كما أن 19 وكالة هي في طور الحصول على الترخيص. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الشبابيك المصرفية المخصصة للتمويل الإسلامي من 655 شباكاً في نهاية عام 2022 إلى 741 شباكاً عاملة في نهاية يونيو 2023 بالإضافة إلى 109 شباكاً في طور الترخيص بالافتتاح.

وارتفع حجم ودائع التمويل الإسلامي على مستوى البنوك من 546.69 مليار دينار في عام 2022 ليصل إلى 623.83 مليار دينار في نهاية يونيو 2023، أي بزيادة 14.11% بين نهاية عام 2022 ونهاية يونيو 2023. وساهمت 31 وديعة بنسبة 74.96% في هذه الزيادة. علماً أن القطاع الخاص يمتلك 86.03% من ودائع التمويل الإسلامي في نهاية يونيو 2023، منها 71.86% يملكها بنكا البركة والسلام.

وفي نهاية النصف الأول من عام 2023، بلغت المنتجات التمويلية القائمة 369.79 مليار دينار، بزيادة قدرها 4.85% مقارنة بعام 2022، وذلك إثر ارتفاع المبالغ القائمة لدى البنوك الخاصة والتي تشكل 97.05% من إجمالي المنتجات التمويلية القائمة، منها 78.11%. النسبة الممنوحة من البركة والسلام.

تهدف النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية إلى توفير بدائل مالية متوافقة مع قيم ومبادئ الشريعة للعملاء الذين يفضلون هذه الخيارات. وتتطلب نجاح هذه النوافذ التوعية المستمرة والتنظيم الفعال وتطوير المنتجات المالية الإسلامية التي تلبي احتياجات السوق المحلية في الجزائر.

III- سياق الشمول المالي في الجزائر

وفقًا لتقرير (البنك الدولي، 2022) يقصد بالشمول المالي: إتاحة الفرصة لكل فرد في المجتمع للوصول إلى جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة وبأسعار مناسبة، من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

وفي تقرير مشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2017)، يُعرَّف الشمول المالي على أنه تمكين الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المحدود، والشركات الصغيرة من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة، مثل المدفوعات، التحويلات، الادخار، الائتمان، والتأمين، وذلك بتكاليف معقولة. تُقدَّم هذه الخدمات بشكل مسؤول ومستدام من قبل مجموعة متنوعة من مزودي الخدمات المالية، في إطار بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (بن رجب، 2018، صفحة 2)

تركز أهداف الشمول المالي على تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفراد والمجتمعات وذلك من خلال (شنبي و بلخضر، 2019، صفحة 109) :

1. **تعزيز وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية** :يتحقق ذلك عبر توفير التوعية والتثقيف المالي للمواطنين، وتقديم الخدمات المالية بطرق سهلة وميسرة، مثل تقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وتوفير فروع بنوك في المناطق النائية.
2. **تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء** :يمكن ذلك من خلال توفير خدمات تمويلية ميسرة ومناسبة للفقراء، مثل القروض الميسرة وبرامج الدعم المالي للأسر المحتاجة.
3. **تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي** :يتم ذلك من خلال توفير التمويل والدعم الفني لريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتشجيع النشاط الاقتصادي.
4. **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع** :يتم ذلك من خلال توفير التمويل والتدريب والدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن من الاستثمار والتوسع في أعمالها.
5. **تخفيض مستويات الفقر وتحقيق الرفاه الاقتصادي** :يمكن ذلك من خلال توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان.

تحقيق هذه الأهداف يتطلب تعاوناً شاملاً بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى وجود استراتيجيات فعالة وبرامج تنمية مالية مستدامة.

أما في الجزائر، فيشكل الشمول المالي تحديًا وفرصة في نفس الوقت، وهو يتمثل في توفير وصول شامل وعادل إلى الخدمات المالية والبنكية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. تعتبر بيئة نظام عمل المالية التكنولوجية في الجزائر جد فتية وهي في مرحلة تحسين تقديم الخدمات المالية بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الخاصة بأنظمة الدفع الالكتروني والاتصال بالأنترنت ومنصات التواصل المالية حيث عممت الجزائر في هذا الإطار إمكانية الحصول على البطاقات المغناطيسية(CIB) ، (Eddahabia)، وبطاقات الدفع الالكتروني ذات الاستخدام محليا أو دوليا، وهذا في إطار دعم استراتيجيات الشمول المالي لأنظمة البريد المركزي والذي لا يعتبر نظاما مصرفيا، بل عبارة عن مكاتب بريد تقدم الخدمات التقليدية لتحويل الأموال وتسيير بعض حسابات الأرصدة المالية الحكومية.

وفي هذا السياق، حققت الجزائر مؤشرات إيجابية إلى حد ما في مجال الدفع الإلكتروني، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال البيانات المتعلقة بعمليات الدفع الإلكتروني باستخدام الوسائل المختلفة المتاحة. وفيما يلي توضيح لهذه الأرقام:

الجدول (01): تطور المعاملات باستخدام البطاقات خلال سنة 2022

الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات

طبيعة العمليّة	2021		2022		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
السحب عبر الصراف الآلي*	21,503	413,558	25,281	414,472	٪17,57	٪0,22
الدفع عبر البطاقات	2,355	14,122	3,879	24,232	٪64,71	٪71,59
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	2,349	14,104	2,150	18,552	٪8,47-	٪31,54
بما في ذلك الدفع عبر الإنترنت	0,006	0,018	1,729	5,680	٪28716,67	٪31455,56
إسترداد الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	0,009	0,078	0,013	0,130	٪44,44	٪66,67
مجموع المعاملات باستعمال البطاقات	23,867	427,758	29,173	438,834	٪22,23	٪2,59

(*): بما في ذلك بريد الجزائر

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 80)

تميزت عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات بارتفاع كبير في الحجم والقيمة، وهذا يعكس اتجاهاً واضحاً لزبائن المصارف وبريد الجزائر نحو استخدام البطاقات كوسيلة للدفع مقارنة بالوسائل الأخرى. في عام 2022، ارتفع عدد عمليات السحب من الصراف الآلي من 21.503 مليون عملية بمبلغ 413.558 مليار دينار جزائري في عام 2021 إلى 25.281 مليون عملية بمبلغ 414.472 مليار دينار جزائري، بنسبة نمو تصل إلى ٪17.57 من حيث الحجم و٪0.22 من حيث القيمة.

أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات، فقد سُجل في عام 2022 ما مجموعه 3.879 مليون عملية بمبلغ 24.232 مليار دينار جزائري، مقابل 2.355 مليون عملية بمبلغ 14.122 مليار دينار جزائري في عام 2021، بنسبة نمو تصل إلى ٪64.77 من حيث الحجم و٪71.59 من حيث القيمة.

وفي عام 2022، مثلت عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي نسبة ٪86.66 من الحجم الإجمالي لمعاملات الدفع الإلكتروني بين المصارف و ٪94.45 من قيمتها الإجمالية، مما يدل على تفضيل حاملي البطاقات المصرفية لاستخدام النقد على الدفع بالبطاقات، وتُظهر هذا معدلات الاستخدام الضعيفة للبطاقات بين المصارف في الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية (لدى التجار الموافقين).

تسجّل إجمالي البطاقات المتداولة والمصدرة من طرف المصارف وبريد الجزائر نهاية عام 2022 نمواً وتزايداً يقدر بنسبة ٪17.02. فيما يتعلق بالبطاقات المسماة "الذهبية" المفعلة، فقد ازدادت بمعدل نشاط يبلغ نسبة ٪32.64 من 3 788 855 بطاقة في عام 2021 إلى 4 039 473 بطاقة في عام 2022، مما يعكس نشاطاً متزايداً بنسبة ٪29.73.

الشكل 01: تطور عدد بطاقات الذهبية المتداولة لبريد الجزائر

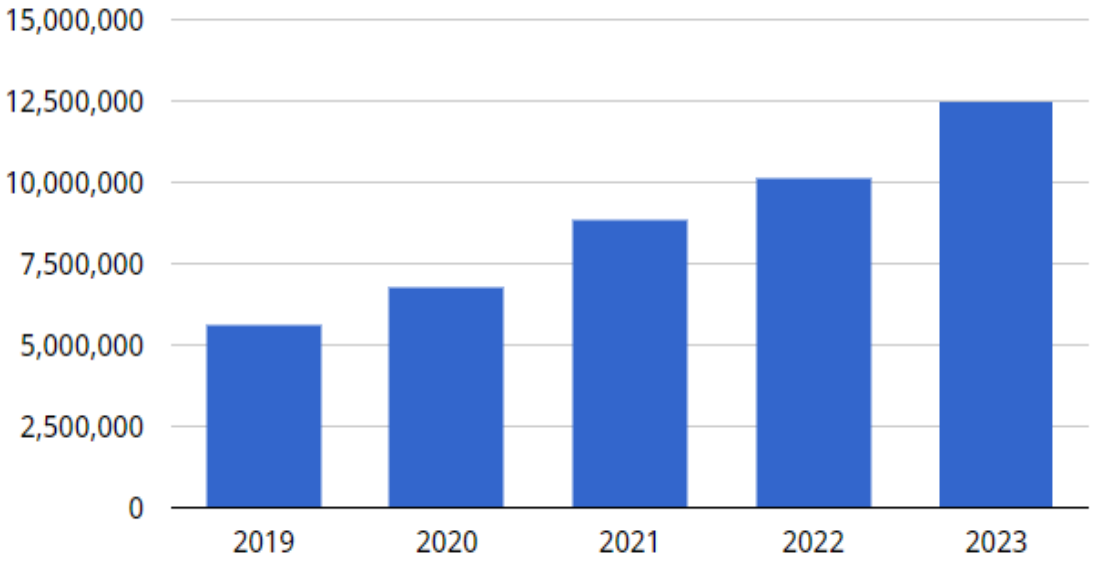

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

ارتفع عدد البطاقات النقدية الذهبية الصادرة عن بريد الجزائر من 6 ملايين بطاقة في بداية عام 2020 إلى حوالي 12.5 مليون بطاقة بنهاية عام 2023، ما يمثل زيادة بنسبة 100%. وساهم هذا الارتفاع في عدد حاملي البطاقات النقدية الذهبية، إلى جانب توسيع باقة الخدمات المتاحة على منصة بريد الجزائر التجارية، في تحقيق زيادة كبيرة في عدد ومبالغ عمليات الدفع عبر الإنترنت. فبين عامي 2020 و2022، شهد عدد عمليات الدفع زيادة بنسبة تفوق 98%، في حين ارتفع مبلغ العمليات بحوالي 240% خلال نفس الفترة.

كما أصبح تطبيق "بريدي موب" التطبيق المالي الأكثر تحميلًا في الجزائر على أجهزة الأندرويد، حيث تجاوز 5 ملايين تحميل حتى عام 2023. وقد سجل التطبيق تطورًا ملحوظًا في عدد ومبالغ العمليات المنجزة يمكن تنفيذ العديد من الخدمات مثل تعبئة رصيد الهاتف المحمول ودفع فواتير اتصالات الجزائر وفواتير المياه الخاصة بالشركة الجزائرية للمياه و"سيال". وقد شهدت مبالغ العمليات المنجزة عبر التطبيق زيادة ملحوظة بأكثر من 6 مرات بين عامي 2020 و2022، في حين ارتفع عدد العمليات بأكثر من 24 مرة.

على صعيد آخر، ساهمت استراتيجية زيادة عدد حاملي البطاقات النقدية الذهبية وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وتحسين توفر السيولة في هذه الأجهزة، في زيادة عدد عمليات السحب النقدي من 13 مليون عملية شهريًا إلى أكثر من 24 مليون عملية، دون أن يطرأ أي زيادة على عدد العمليات التي تتم عبر شبابيك مكاتب البريد التقليدية. وهذا التطور ساعد في استيعاب عدد أكبر من المواطنين وتقليل الضغط على مكاتب البريد. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية).

تشمل التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر عدم التوفر الكافي للخدمات المصرفية في المناطق النائية، وتقنية الوصول إلى الخدمات المالية، وقلة الوعي المالي لدى بعض الفئات السكانية. مع توفير الإرادة السياسية والاستثمار في البنية التحتية المالية وتشجيع التكنولوجيا المالية والترويج للخدمات المالية الإسلامية، يمكن أن تشهد الجزائر تحسنًا ملموسًا في مستوى الشمول المالي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة.

IV- دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تعتبر النوافذ الإسلامية بديلاً مبتكرًا ضمن القطاع المالي، حيث تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتتجنب الفوائد الربوية والتعاملات غير الشرعية. وتسهم هذه النوافذ في توسيع قاعدة الشمول المالي من خلال عدة آليات:

1. **التمويل الإسلامي** :يوفر التمويل الإسلامي العديد من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل التمويل العقاري والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. هذه الخدمات توفر فرصاً للأفراد والشركات التي قد لا تكون قادرة على الحصول على تمويل من البنوك التقليدية.
2. **صناديق الاستثمار الإسلامية** تعمل صناديق الاستثمار الإسلامية وفق مبادئ محددة، مثل الامتناع عن الاستثمار في الشركات التي تنشط في القطاعات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يوفر للمستثمرين الذين يفضلون الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية فرصاً للاستثمار.
3. **التأمين الإسلامي** :يقدم التأمين الإسلامي خدمات التأمين وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يوفر للأفراد والشركات خيارات تأمين متوافقة مع قيمهم الدينية.
4. **الصكوك الإسلامية** :تعتبر الصكوك الإسلامية أداة تمويلية مبتكرة تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقدم فرصاً للشركات والحكومات لجمع الأموال من الأسواق المالية بطرق متوافقة مع الشريعة.

بفضل هذه الآليات والمنتجات المالية الإسلامية، تسهم النوافذ الإسلامية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، حيث توفر فرصاً مالية متنوعة ومتاحة لجميع شرائح المجتمع بما يتماشى مع قيمهم ومبادئهم الدينية. وبالتالي، فإن دور النوافذ الإسلامية لا يقتصر فقط على توفير الخدمات المالية، بل يمتد إلى تعزيز العدالة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات (عبيد، 2019، صفحة 2).

في إطار تعزيز الشمول المالي، يبرز دور التمويل الإسلامي كحل فعال للفئات التي امتنعت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لأسباب متعددة. من المعروف أن تطوير منتجات وخدمات مالية تناسب هذه الفئات يعد عنصرًا أساسيًا في تعزيز الشمول المالي على الصعيد العالمي. وعليه فإن تصميم منتجات وخدمات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية سيساهم في جذب شريحة من المجتمع التي تسعى للحصول على هذه الخدمات والمنتجات. (لعلاوي و عبد القادر ، 2021، صفحة 33).

الجدول (2) : تطور القطاع المصرفي المالي ومركز الصكوك البريدية الجزائري (عدد الوكالات)

	2018	2019	2020	2021	2022
أ) المصارف	1 541	1 567	1 577	1 604	1 626
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1 160	1 177	1 188	1 202	1 226
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية			1	2	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59
ب) المؤسسات المالية	92	91	96	98	99
المؤسسات المالية العمومية	76	75	79	80	81
المؤسسات المالية الخاصة	16	16	17	18	18
ت) مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1 633	1 658	1 673	1 702	1 725
ث) مركز الصكوك البريدية	3 811	3 862	3 984	4 055	4 143
ج) مجموع البنوك ومركز الصكوك البريدية	5 352	5 429	5 561	5 659	5 769

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 54)

في نهاية 2022 ، تضم شبكة المصارف في الجزائر 1 626 وكالة منها 1 226 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، على مستوى إجمالي وكالات البنوك، نجد 69 وكالة مخصصة حصريًا للتمويل الإسلامي نهاية عام 2022 مقابل 58 وكالة مع نهاية عام 2021. من جهتها خصصت البنوك العمومية 10 وكالات للتمويل الإسلامي مع نهاية عام 2022، بينما وصل عدد وكالات البنوك الخاصة 59 وكالة، منها 54 وكالة للبنوك للبنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي و5 وكالات فقط للبنوك التجارية الأخرى. أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 99وكالة في نهاية 2022، مقابل 98 وكالة نهاية 2021.

الجدول (3): قائمة منتجات التّمويل الاسلامي

مليار دينار؛ نهاية الفترة

منتجات التّمويل	2020	2021	2022*
المرابحة	132,3	128,4	125,7
المشاركة	1,2	0,9	1,8
المضاربة	4,9	5,8	7,2
الإجارة	82,7	82,0	83,6
السلم	74,7	130,4	150,1
الإستصناع	6,6	10,7	13,4
المجموع الكلّي	**302,3**	**358,3**	**381,7**
حصّة المصارف العمومية	**٪0,1**	**٪0,5**	**٪1,3**
حصّة المصارف الخاصّة	**٪99,9**	**٪99,5**	**٪98,7**

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 63)

وفقًا لنوع البنك، تضاعفت ودائع التمويل الإسلامي في البنوك العمومية بنهاية عام 2022 بأكثر من ثلاث مرات، حيث ارتفعت من 20.4 مليار دينار في عام 2021 إلى 64.5 مليار دينار في عام 2022، مما ساهم بنحو 42.2% في زيادة إجمالي هذه الفئة من الودائع في النظام المصرفي. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة حصتها في إجمالي ودائع التمويل الإسلامي بنسبة 6.97% بنهاية عام 2022، لتصل إلى 11.8% مقارنة بـ 4.8% في العام السابق.

تجدر الإشارة إلى أن البنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي استحوذا على 73.3% من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي بنهاية عام 2022، حيث يقدّر حجم ودائعهما بحوالي 400.8 مليار دينار في نهاية عام 2022، مقارنة بـ 371.0 مليار دينار في نهاية عام 2021.

أما بالنسبة للمنتجات التمويلية، فقد بلغ إجمالي قيمتها بنهاية عام 2022 حوالي 381.7 مليار دينار، مقابل 358.3 مليار دينار في نهاية عام 2021، مما يشير إلى زيادة قدرها 6.5%.

خلال عام 2022، سجل المبلغ القائم لعمليات التمويل من قبل البنوك العمومية ارتفاعًا بمقدار 3.4 مليار دينار مقارنة بعام 2021، حيث ارتفع من 1.7 مليار دينار في نهاية عام 2021 إلى 5.1 مليار دينار بنهاية عام 2022. ومع ذلك، لا تزال حصتها في إجمالي التمويل منخفضة للغاية، حيث تمثل فقط 1.3% في عام 2022.

ومن الجدير بالذكر أن منتجي "المرابحة" و"الإجارة" لا يزالان هما المصدرين الوحيدين للتمويل الإسلامي اللذين تسوقهما البنوك العمومية. من جهة أخرى، على الرغم من توفر مجموعة واسعة من المنتجات المخصصة للتمويل الإسلامي، فإن حصة المصارف الخاصة في هذا النوع من التمويل تظل كبيرة جداً، حيث بلغت 98.7% في عام 2022، مع وصول المبلغ إلى 376.6 مليار دينار بنهاية عام 2022، مقارنة بـ 356.6 مليار دينار في العام السابق.

يظهر تحليل هيكل التمويل حسب المنتج في عام 2022 هيمنة ثلاثة منتجات رئيسية هي "السلم"، و"المرابحة"، و"الإجارة"، بينما تعتبر منتجات "المشاركة"، و"المضاربة"، و"الإستصناع" من أقل المنتجات تسويقًا من قبل المصارف.

بفضل هذه الآليات والمنتجات المالية الإسلامية، تسهم النوافذ الإسلامية بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، حيث توفر فرصًا مالية متنوعة ومتاحة لجميع فئات المجتمع، بما يتماشى مع قيمهم ومبادئهم الدينية. لذا، فإن دور النوافذ الإسلامية يتجاوز تقديم الخدمات المالية، مما يعزز العدالة المالية ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات.

V- الخلاصة:

في هذه الدراسة، تم تحليل دور النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مع التركيز على الدور الحيوي والهام لهذه النوافذ في زيادة فرص الوصول إلى التمويل. فالمجتمع الجزائري يتمتع بطابع إسلامي، مما يجعل العديد من الأفراد مهتمين بتجنب التعاملات الربوية. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشير التقارير إلى أن نسبة الشمول المالي في الجزائر لا تزال متدنية مقارنة بالمعايير الدولية، حيث يعتمد العديد من الأفراد على النقدية والتعاملات غير الرسمية. وتعتبر المناطق الريفية والمناطق النائية أكثر تأثرًا بقلة الشمول المالي.
- تتخذ الحكومة الجزائرية خطوات لتعزيز الشمول المالي، عبر تحسين البنية التحتية المالية وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق النائية بالإضافة إلى رفع الوعي المالي وتعزيز استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- خلال السنوات الأخيرة، شهدت النوافذ الإسلامية اهتمامًا متزايدًا في إطار سياسات تعزيز الشمول المالي، نظرًا لما تقدمه هذه الخدمات من فرصة مهمة لتوسيع الوصول إلى التمويل.
- تعتبر الخدمات المالية الإسلامية، مثل التمويل الإسلامي، والتأمين الإسلامي، والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، خيارًا جديدًا ومبتكرًا يمكن أن يسهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، خاصة مع تزايد الاهتمام بالمبادئ الإسلامية في المجتمع.

كما يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على تطوير البنية التحتية والتشريعات والرقابة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بجميع أشكالها، لتمكينها من أداء دورها بكفاءة، مما يعزز من الشمول المالي وكذا الاستقرار المالي.
- توسيع نطاق فتح النوافذ الإسلامية في جميع المصارف والمؤسسات المالية في كافة المناطق، بهدف تقريبها من جميع المواطنين لجذب المزيد من العمليات وتوسيع نطاق الشمول المالي.
- تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بكل أشكالها، لتمكينها من أداء دورها بفاعلية، مما يعزز من الشمول المالي والاستقرار المالي .
- الترويج للخدمات التي تقدمها النوافذ الإسلامية وتوضيح مدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بواسطة رجال الدين لضمان ثقة المتعاملين وزيادة جذبهم.
- الابتكار في إنشاء منتجات تنافسية تتفوق على تلك المقدمة من المصارف التقليدية، وتتناسب مع احتياجات وقدرات مختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى استخدام التقنيات المالية الحديثة لتسهيل الخدمات وتقليل التكاليف المتعلقة بها.

- تكثيف جهود المؤسسات المالية الإسلامية للاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية عبر تقديم برامج تمويلية ميسرة.

الإحالات والمراجع :

1. الجريدة الرسمية العدد 16. (2020). (24 مارس, 2020). النظام /20 .02.
2. البنك الدولي. (29 مارس , 2022). *الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء*. تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
3. بنك الجزائر. (سبتمبر, 2023). التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي.
4. جلال الدين بن رجب. (جوان, 2018). دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي*.
5. حياة بن زارع. (2023). النوافذ الإسلامية كمدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، 12* (1)، 117-139.
6. رامي يوسف عبيد. (2019). أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي*.
7. صورية شنبي ، و السعيد بلخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 4* (1).
8. عبد القادر بحيح. (2020). النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحوة الصيرفة الإسلامية، دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10* (1).
9. علي فلاق، و رشيد سالمي . (2018). النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية). *مجلة البشائر الاقتصادية، 4* (2).
10. مجلس الخدمات المالية الاسلامية. (ديسمبر 2005). *المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات*.
11. نواري لعلاوي، و خليل عبد القادر . (2021). مساهمة النوافذ الإسلاميةفي تعزيز الشمول المالي بالجزائر. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 10* (2).
12. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (بلا تاريخ). *تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الالكتروني*. تاريخ الاسترداد 2 4, 2024، من https://www.mpt.gov.dz/%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%A%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84/#:~:text=%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%
13. Banque d'Algérie. (2024, Janvier). Tendances Monetaires Et Financieres Neuf Premiers Mois 2023.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عكسة أحلام، حلام زواوية (2024)، **واقع مساهمة النوافذ الإسلامية كأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 09(العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 1-11.

SCAN ME